2008/4/19

الديمقراطية والتنمية:
أيهما يأتي أولا؟

عبد الحليم فضل الله

طرح البعض على أنفسهم السؤال التالي: إذا كان الانسداد السياسي هو أبلغ وصف لحال العالم العربي، فهل عليه أن يبقى في ردهات الانتظار معرّضاً لخطر نفاد الفرص، أم أنّ عليه الفصل بين مهمتين: الإصلاح السياسي الذي يمكن تأجيله حتى تنعقد شروطه الداخلية ويجتمع نصابه الخارجي، والتنمية الاجتماعية–الاقتصادية التي يمكن المباشرة بها دون إبطاء حيث عناصرها مكتملة وشروطها قائمة.

غير أنّ التنمية بنظر كثيرين هي تحد سياسي، بقدر ما هي عملية اجتماعية واقتصادية، بل إنها بمعنى ما تحد ثقافي أيضاً، فإلى جانب العوامل المادية والبشرية المعروفة، يرتبط نجاح التنمية بتراكم الرأسمال الاجتماعي، أي بتوفر قيم عامة تشجع الناس على التعاون الطوعي أثناء النشاط الاقتصادي من دون إلزام من الدولة. وقد وجدت الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية للعام 2002 أن الكثير من مشاكل التنمية هي انعكاس لغياب الحكم الرشيد، فيما أظهرت دراسات شملت طائفة من البلدان أن مشاكل الفقر والتخلف كانت تتراجع أحيانا مع تحسن الأداء السياسي العام، وتوسيع مشاركة الناس في اتخاذ القرارات المؤثرة على حياتهم، وانتشار المساءلة والعدالة.
لكن اعتبار الحرية السياسية هدفاً للتنمية ووسيلة لتعزيزها، لا يعني وجود صلة سببيّة بينهما. فالعلاقة غير واضحة أو مؤكدة بين مستوى التنمية البشرية وشكل نظام الحكم، وهو ما ينطبق أيضاً على العلاقة بين نمو الحريات الاقتصادية ونمو الحريات السياسية. وتقلل غالبية الدراسات التجريبية من أهمية الترابط بين الديمقراطية والنمو، فالأداء الديمقراطي ينتج عنه في الغالب قوتان متضاربتان، واحدة باتجاه تعزيز النمو بسبب تحسّن الاستثمار في الموارد البشرية مثلاً، وأخرى باتجاه كبح النمو لاضطرار الحكومة مثلاً إلى زيادة إنفاقها للفوز في الانتخابات.

ولو طرحت المسألة بشكل آخر: هل تزيد التنمية من نزوع البلدان نحو الديمقراطية، أو بتعبير آخر هل يمكن أن تترعرع الديمقراطية وسط بيئة لا تحظى بقدر كاف من النمو والاستقرار؟ الإجابة هنا أيضا يكتنفها الغموض، والقرائن غير كافية للقول بأنّ الحكومات الديمقراطية، تنبثق دائماً عن مجتمعات متقدمة، تتميز باستقرار معدلات النمو وتعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وعلى أهمية انتشار المعلومات وحرية التعبير وإمساك الناس أكثر بمصائرهم الناس فإنها لا تكفي وحدها لتحقيق الوفرة ورفع الظلم الاجتماعي، ولا بد أن يصاحبها تطور في السلوك السياسي العام ومعالجة الاختلالات الأخرى التي يعاني منها المجتمع والدولة، وفي بعض الحالات تقتصر نتائج الأداء الديمقراطي على سريان مبدأ تداول السلطة داخل دوائر ضيقة، حيث تتولى نخب

مالية واجتماعية متمرسة إنتاج نموذج للتسلط يُحسن استخدام صناديق الاقتراع ولا يتعرض بالضرورة للحقوق السياسية. ولهذا السبب ربما لا نرى فارقاً يذكر بين تجارب الحكومات الديمقراطية والمتسلطة لناحية توازن الأنظمة الضريبية وعدالة توزيع المداخيل. فقد حققت دول ذات تصنيف سياسي متباين، كالصين وموزامبيق والسنغال والمملكة المتحدة، نتائج متقاربة لجهة عدالة التوزيع، وفي حين يسجل الأردن وهو بلد غير ديمقراطي مستوى لا بأس به لهذه الناحية، كان أداء البرازيل سيئاً وهي ذات سجل ديمقراطي مقبول. وينطبق الأمر نفسه على العلاقة بين قيمة دليل التنمية البشرية، ومؤشر الديمقراطية وسيادة القانون.

وبالمحصلة فإن الديمقراطية ليست عقبة أمام ارتفاع الدخل كما أن الدخل المنخفض ليس عقبة أمام الديمقراطية، والنتائج عموماً غير حاسمة، فخلال عقدين تم إزاحة 33 حكماً عسكرياً وبات لدى 60% من الدول صحافة حرة، لكن حال المجتمع البشري لا زال على حاله أن لم يتراجع إلى الوراء. ففي الدول الديمقراطية تتآكل مداخيل العمال بأكثر مما يحدث في دول أخرى، و يتحمل هؤلاء في بلد كألمانيا 20% من الأعباء الضريبية الإضافية، وفي المقابل أزيح 22% من العبء الضريبي عن كاهل أصحاب الثروات وذلك في خضم التنافس بين الدول على خفض الضرائب ومحاباة الرساميل المعولمة.

لا نرمي مما تقدم بطبيعة الحال الانتقاص من الديمقراطية كخيار سياسي بنّاء مقارنة بأنظمة التسلط، خصوصا وأننا نتحدث عن عالم عربي احتلت دوله أسفل لائحة دليل "مؤشر الحكم" الذي تعده الأمم المتحدة، ومع أن الديكتاتوريات تنجح أحياناً في تحقيق التنمية، فإنّ استقرارها مؤقت ونخبها الحاكمة معرضة أكثر من غيرها لارتكاب الأخطاء، وهي مهددة دائماً بالخروج المفاجئ من السباق.

لكن ما تقدم يشجع على التفكير في تطوير فكرة الديمقراطية نفسها. فقد أقرت الأمم المتحدة في عام 1986 إعلان "الحق في التنمية " الذي وصف التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، ..تمهّد لإعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". وهذا يدعو إلى إعادة التفكير في معنى الحقوق التي ينبغي التركيز عليها، فلا تتجسّد فقط في الحقوق الواردة في المواثيق الدولية كشرعة حقوق الإنسان، بل يجب أن تتطور لتطال مزيداً من الحقوق التي تعبر عن حاجات الإنسان الفعليّة كالحق بالحصول على أجر كاف، والعمل في ظروف لائقة، والرعاية الصحية، والتأمين ضد الفاقة والمرض، والحماية من الحروب.

وعوداً على بدء، هل يجب على العملية الديمقراطية أن تتوقف حتى تمرّ عربة التنمية أو العكس؟ وأي من المقولتين الرائجتين هي الأصح؛ مقولة "ليأت الإصلاح السياسي لاحقاً" فالمطلوب خلق الظروف المؤاتية له وترك التقدم الاقتصادي لمهمة إزاحة العوائق الاجتماعية والثقافية،.. أم مقولة "ليأت الإصلاح السياسي أولاً" بدعوى أنّ تحقيق ذلك سيؤدي حكماً إلى إصلاح قنوات اتخاذ القرار وتحسين كفاءة وعدالة دورات الإنتاج والتوزيع.

الإصلاح السياسي والتنمية مهمتان متكاملتان ومتزامنتان حتى ولو لم تكونا مترابطتين..وهناك ما يكفي من الأسباب التي تدعو الشروع بهما معاً، وما علينا إلا الخروج من صقيع ردهات الانتظار إلى غرف العمل الدافئة، حتى نكتشف أننا قد نتحمل التعثر أثناء السير لكنا لا نتحمل الاستلقاء على قارعة طريق يعج بالباحثين عن غد أفضل.